دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاديات المعرفة في ضوء بعض التجارب العالمية

The Saudi government's role in encouraging the transition to a knowledge economy in light of some international experiences

إعداد

أحلام بنت علي العنزان
Ahlam Ali Al-Anzan
بشاير بنت عزام الرحيمي
Bashayer Azzam Al-Rahimi
جيهار بنت صالح العتيبي
Jihar Saleh Al-Otaibi
د. ندى بنت خالد السياري
Dr. Nada Khalid Al-Sayari
الأستاذ المشارك في قسم الإدارة التربوية- جامعه الشرقية

Doi: 10.21608/ejev.2025.436346

استلام البحث: ١٢ / ١ / ٢٠٢٥
قبول النشـــــر: ١٤ / ٣ / ٢٠٢٥

العنزان ، أحلام بنت علي و الرحيمي، بشاير بنت عزام و العتيبي، جيهار بنت صالح والسياري، ندى بنت خالد (٢٠٢٥). دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاديات المعرفة في ضوء بعض التجارب العالمية . ***المجلة العربية للتربية النوعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٧)، ٤٣ -٧٦.

https://ejev.journals.ekb.eg

دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاديات المعرفة في ضوء بعض التجارب العالمية

المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة في ضوء بعض التجارب العالمية الناجحة. يعتمد الاقتصاد المعرفي على المعرفة والابتكار كركائز أساسية للنمو الاقتصادي، بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية التقليدية. في هذا السياق، تسعى المملكة العربية السعودية، من خلال رؤية ٢٠٣٠، إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط عبر تعزيز التعليم، البحث العلمي، والتكنولوجيا. تبرز الدراسة جهود الحكومة السعودية في هذا التحول، مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، دعم الابتكار، وإصلاح النظام التعليمي، مع الاستفادة من تجارب دول مثل كوريا الجنوبية وإيرلندا وماليزيا. يواجه التحول نحو اقتصاد المعرفة في المملكة عدة تحديات، أبرزها الاعتماد الكبير على النفط، ضعف التنسيق بين القطاعات، ونقص الكفاءات البشرية في المجالات التكنولوجية. ومع ذلك، تتمتع المملكة بعوامل تمكينية مثل الاستقرار السياسي، البنية التحتية المتطورة، والاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير. تخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تطوير البرامج التعليمية المرتبطة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، وتبني سياسات فعالة لحماية الملكية الفكرية. كما تؤكد على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع البيئة المحلية لضمان تحول ناجح نحو اقتصاد قائم على المعرفة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتنافسية العالمية.

Abstract:

This research examines the role of the Saudi government in promoting the transition to a knowledge-based economy, drawing insights from successful global experiences. A knowledge economy relies on innovation and intellectual capital as key drivers of growth, rather than traditional natural resources. In line with Vision 2030, Saudi Arabia aims to diversify its economy and reduce oil dependence by strengthening education, scientific research, and technology. The study highlights government efforts in this transition, including digital infrastructure development, innovation support, and educational reforms, while leveraging lessons from countries like

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

South Korea, Ireland, and Malaysia. However, Saudi Arabia faces challenges in this shift, such as heavy reliance on oil, weak sectoral coordination, and a shortage of skilled professionals in technological fields. Despite these obstacles, enabling factors like political stability, advanced infrastructure, and significant investments in research and development provide a strong foundation. The study concludes by emphasizing the need to enhance public-private partnerships, develop education programs aligned with knowledge economy demands, and implement effective intellectual property policies. Additionally, it underscores the importance of adapting successful international models to the local context to ensure a smooth transition toward a sustainable and globally competitive knowledge-based economy.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولًا جذريًا نحو اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد الموارد الطبيعية وحدها العامل الرئيسي لقيادة الاقتصاديات الحديثة، بل أصبح الابتكار، والبحث العلمي، والتكنولوجيا من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو المستدام.

إن عمليات التوجه لم تعد إلى بناء مجتمع المعرفة نوعاً من الرفاهية الادارية والترف، بل أصبحت مطلباً أساسياً وملحاً لبناء قاعدة معرفية عريضة، فالاستفادة من تطبيقات تقنية المعلومات أصبحت الحل الأمثل للعديد من المشاكل المتعلقة بالإدارة التقليدية، وما ينجم عنها من ضخامة الملفات الإدارية، والتكرار للأصول الورقية وللمعاملات والقرارات والقوانين والمخاطبات، وبطء إجراءات تقديم الخدمة، ولهذا فإن نجاح المؤسسات الحكومية في استخدام تقنية المعلومات يبدأ بالتحول نحو إدارة المعرفة في إطار برنامج وطني شامل لتقنية المعلومات، وتحقيق مفهوم إدارة المعرفة والحكومة الإلكترونية الشاملة بما فيها التعليم ومرتكزاته الأساسية لتحقيق مجتمع المعرفة والتحول نحو اقتصاديات المعرفة (عالم، ٢٠١٢، ٢٧٧).

وفي الوقت الراهن، أصبحت المعرفة تمثل الصفة الأساسية المميزة للمجتمعات المتقدمة؛ إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة غطت تقريبًا كل مناحي الحياة، فالمعرفة بلا شك هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

حيث أضحت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية، من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وقد واكبت هذه المنتجات فعليًا التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات (دهشان، ٢٠٢٣، ٥٥٨).

ولهذا فقد برزت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ كمشروع طموح يهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز دور المعرفة والتكنولوجيا في مختلف القطاعات. وتمثل الحكومة السعودية المحرك الأساسي لهذا التحول، من خلال وضع استراتيجيات ومبادرات تهدف إلى دعم الابتكار، تطوير التعليم، وتحسين البنية التحتية الرقمية. وتستند هذه الرؤية إلى الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في التحول نحو اقتصاد المعرفة، مما يتيح للمملكة فرصة للاستفادة من تلك التجارب وتطبيقها بما يتناسب مع السياق المحلي.

وفي ضوء ما سبق، يسعى البحث الحالي إلى دراسة دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاديات المعرفة، وذلك من خلال استعراض بعض التجارب العالمية الناجحة، وكذلك تحليل العوامل والتحديات التي تواجه التحول نحو اقتصاد المعرفة في المملكة، مع تقديم توصيات تعزز من فرص النجاح في هذا المجال.

مشكلة البحث:

في ظل الاقتصاد العالمي الحالي القائم على اقتصاديات المعرفة والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما زالت تعاني معظم الدول العربية من فجوة معرفية كبيرة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، تتمثل في نقص إنتاج المعرفة، تدني مستوى البحث العلمي، وغياب التعاون الفعّال بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود ضعف في تبادل المعلومات والموارد البشرية بين الدول العربية، مما يزيد من صعوبة التحول نحو اقتصاد المعرفة (جمعة، ٢٠١٢، ص٨٢).

وتواجه معظم الدول العربية وحكوماتها تحديات تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية والتعليمية، فضلاً عن نقص في الأنظمة والسياسات الداعمة للتحول نحو اقتصاد المعرفة، وبالتالي فهناك ضرورة لتحديث البنية التحتية وتوفير بيئة داعمة للابتكار من خلال إصلاح النظام التعليمي وتحسين الاستثمارات في البحث العلمي (عالم، ٢٠١٢، ص٥٧).

وبالرغم من الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، ما زالت تواجه بعض التحديات التي تتعلق بالتنفيذ الفعلي للاستراتيجيات والسياسات، مثل ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

الحاجة إلى تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية التكنولوجية لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي (الرابغي والشماسي، ٢٠١٨، ص٦٦).

وبالتالي تتمحور مشكلة البحث في تحديد جهود ودور الحكومة السعودية في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، وأبرز العوامل التي تساعد الحكومة السعودية في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، وكذلك التحديات التي تواجهها في ذلك، مع استعراض عدد من التجارب الإقليمية والدولية التي استطاعت التحول نحو اقتصاد المعرفة بنجاح.

أسئلة البحث:

وتشتمل على أربعة أسئلة:

- ما دور الحكومات (المملكة العربية السعودية) في التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما العوامل التي تساعد المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما التجارب الدولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- تحليل دور المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- استعراض العوامل التي تساعد المملكة العربية السعودية في نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- تحديد التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- مقارنة التجربة السعودية ببعض التجارب العالمية في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

يستمد البحث أهميته النظرية من خلال:

١. توسيع الفهم العلمي حول دور الحكومات في التحول نحو اقتصاد المعرفة.
٢. تقديم إطار نظري شامل يمكن للباحثين الاعتماد عليه لفهم اقتصاد المعرفة في السياق السعودي.
٣. سد الفجوة البحثية المتعلقة بدور المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة مقارنة بتجارب دولية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

٤. تعزيز المعرفة حول العوامل المؤثرة في نجاح أو تعثر التحول نحو اقتصاد المعرفة.

الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال:

١. تقديم رؤى وتوصيات لصناع القرار في الحكومة السعودية لتطوير السياسات الاقتصادية المعرفية.
٢. مساعدة الجهات الحكومية في مواجهة التحديات المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد المعرفة.
٣. تحسين التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا.
٤. دعم المؤسسات التعليمية والبحثية في تحديد أولويات البحث والتطوير لتحقيق التحول الاقتصادي.

مصطلحات البحث:

يُعرف **اقتصاد المعرفة** بأنه: "الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، من خلال الاستثمار المستمر في التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية الاقتصادية والمؤسسية" (Ghali & Menad، 2022، p.580).

ويُعرف أيضًا بأنه "إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة، حيث تسهم في تطوير التكنولوجيا مع التسريع من وتيرة التقدم العلمي، معتمدة في ذلك على الأفكار والابتكارات بدلًا من الثروات الطبيعية، مستعينة بذلك في البحوث؛ لتحسين العملية الإنتاجية وتطويرها مما ينعكس ذلك إيجابيًا على تزايد الناتج المحلي الإجمالي" (دهشان، ٢٠٢٣، ٥٦٤).

واقتصاد المعرفة كذلك هو: "خدمات وعمليات تستند إلى أنشطة كثيفة المعرفة تساهم في تسريع وتيرة التقدم التكنولوجي والعلمي، ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على القدرات الفكرية، بدل من الاعتماد على المدخلات المادية والموارد الطبيعية". (بعزيز وخميلي، ٢٠٢٤، ٤٠٦)

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف اقتصاد المعرفة إجرائيًا في سياق المملكة العربية السعودية بأنه: الاقتصاد الذي تسعى من خلاله المملكة العربية السعودية بشكل رئيس في الاعتماد على الابتكار والإبداع كعوامل أساسية للنمو الاقتصادي، من خلال الاستثمار المكثف في التعليم، البحث العلمي، التكنولوجيا والاتصال، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والاستقرائي لدراسة دور المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة في ضوء التجارب العالمية، ويُعد المنهج الوصفي أحد المناهج الأساسية في العلوم الاجتماعية، ويتميز بقدرته على وصف الظواهر وفهم مكوناتها وتحديد العلاقات بينها.

وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ بهدف التحول نحو اقتصاد المعرفة، أما فيما يتعلق بالجانب الاستقرائي، فقد تم جمع المعلومات المتعلقة بالتجارب العالمية الناجحة، مثل كوريا الجنوبية وإيرلندا واليابان، ثم استخلاص النتائج من هذه التجارب.

الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي يستند إليها أي بحث علمي، حيث تساهم في بناء إطار نظري متين للموضوع محل الدراسة، ومن خلال استعراض الأبحاث السابقة، يمكن تحديد النقاط التي تم معالجتها، بالإضافة إلى الفجوات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي، ولهذا نستعرض فيما يلي عدد من الدراسات التي تناولت دور وجهود الحكومات في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

تناولت **دراسة عالم (٢٠١٢)** دور الحكومات في بناء مجتمع المعرفة بالإشارة إلى السودان، حيث أكدت الدراسة إلى أن مجتمع المعرفة هو السبيل نحو تقدم اقتصاديات الدول العربية، ولهذا فقد بدأت السودان في وضع خطط ومبادرات، واستراتيجيات، وتشريعات لبناء أنظمة وطنية قوية داعمة لبناء مجتمع المعرفة، حيث عرف السودان خدمة الإنترنت منذ العام ١٩٩٨م، وذلك عبر خطوط الهاتف Dial-up في بداية الأمر، ثم باستخدام تقنية اللاسلكي للنطاق العريض بجانب التقنية التقليدية، وقد قدمت شركات الهاتف الجوال المختلفة خدمة الإنترنت عبر تقنيات الجيل الوسيط G2.5، قبل أن تتحول في عام ٢٠٠٧م إلى خدمات الجيل الثالث مما ساعد على انتشار الخدمة على نطاق أوسع، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الجهود التي ينبغي على الدول العربية أن تقوم بها للتحول نحو مجتمع المعرفة، منها تطبيق التكامل المعرفي بين الدول العربية، تحديث البنية التحتية التكنولوجية، ضمان الحريات الأساسية للإنسان، المشاركة المجتمعية والتواصل بين الحكومة وشريحة المتعلمين، إصلاح النظام التعليمي والبحثي، وسد الفجوة المعرفية والرقمية.

وقد حاولت **دراسة جمعة (٢٠١٢)** البحث في كيفية تطوير منظومة البنية التحتية للمؤسسات الحكومية العربية لبناء مجتمع المعرفة والتحول نحو اقتصاديات المعرفة،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وقد توصلت الدراسة لوجود فجوة معرفية بين الدول العربية وبين الدول الصناعية المتقدمة متمثلة في النقص في مجال انتاج المعرفة، الانخفاض المستمر بمستوى التعليم، تدني مستوى البحث والتطوير، ظهور الطابع البيروقراطي على ما هو مستخدم منها، بالإضافة الى غياب التبادل الافقي في مجال المعلومات فيما بين البلدان العربية وهجرة الموارد البشرية وفي مقدمتها الكفاءات العلمية التي هي لب الاقتصاد المعرفي، هذا فضلًا عن غياب استراتيجية صناعة محتوى المعلومات التي تعتبر أهم مقومات مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

أما دراسة **Nour (2014)** فقد تناولت التحديات التي تواجه الحكومات العربية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وقد بلورت تلك التحديات في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسية، والتنظيمية وركزت الدراسة على أن التغلب على هذه التحديات تتطلب تغييراً جذريا للنظرة السائدة المعتمدة على ثروات الأرض الطبيعية كمصدر للدخل مثل: النفط إلى الاعتماد على الموارد البشرية وفكرها، وما تحققه من ابتكارات واختراعات لها صفة استثمارية تعود بالنفع على ذلك المجتمع في ظل بيئة تنافسية مستدامة تشجع البحث العلمي والتطوير للوصول إلى أفكار خلاقة تحول المجتمع إلى مجتمع إنتاجي، وليس استهلاكيا مبنية على استراتيجيات، وخطط مدروسة تضع في حسبانها الظروف الخاصة بكل دولة عند رسم ورصد خطط التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فقد سعت **دراسة الرابغي والشماسي (٢٠١٨)** إلى التعرف على الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، من خلال برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجًا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في المقابلة والملاحظة مع المشرف على مكتب المدير التنفيذي في برنامج بادر لحاضنات التقنية، كما تناولت الدراسة عدد من النقاط، الأولى مفهوم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، واستعرضت الثانية سمات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، والثالثة أشارت إلى مقومات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وجاءت الرابعة بركائز مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وكشفت الخامسة عن الجهود السعودية المبذولة في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وأبرزت السادسة دور برنامج بادر لحضانات التقنية في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، و السابعة بينت إدارات برنامج بادر لحاضنات التقنية، فيما استعرضت الثامنة البرامج المقدمة من برنامج بادر لحاضنات التقنية، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن المملكة العربية

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

السعودية خطت خطوات واضحة للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة من خلال جهود تمثلت في خطط واستراتيجيات وسياسات، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير واستيفاء مقومات وركائز التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

وفي نفس السياق، سعت **دراسة خروبي (٢٠٢٢)** للتعرف على مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي الرقمي، من خلال استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بالاقتصاد المعرفي الرقمي، والتحديات التي تواجه تطبيقه، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية بذلت الجهود المنوطة بها، وهي جهود معتبرة حققت من خلالها تقدم حسن في التحول نحو الاقتصاد المعرفي الرقمي، ومع ذلك ما زالت هذه الجهود دون المستوى المطلوب، ولا زالت هناك مجموعة من التحديات التي تعرقل تحول الجزائر نحو الاقتصاد المعرفي الرقمي بصورة سريعة، لهذا أوصت الدراسة بضرورة سعي الحكومة الجزائرية لتحسين رؤيتها اتجاه الانتقال للاقتصاد المعرفي الرقمي من خلال وضع استراتيجيات بعيدة المدى وسن القوانين اللازمة لذلك مع تطوير بنيتها التحتية.

كذلك هدفت **دراسة دهشان (٢٠٢٣)** إلى إبراز أهمية اقتصاد المعرفة ومستقبله في الاقتصاد العالمي، وكيفية استفادة الدول العربية منه، وذلك من خلال استعراض تجربة حكومة كوريا الجنوبية في كيفية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، وتناولت الدراسة كذلك التحديات التي تواجه الحكومات العربية في التحول نحو اقتصاد المعرفة مثل ضعف النظام التعليمي، ضعف البحث العلمي، التشوهات الاجتماعية، الخلل الاقتصادي، ثم استعرضت الدراسة كيفية تحول الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتدريب وتأهيل العنصر البشري وبناء مؤسسات حكومية فعالة تقدم حوافز اقتصادية ومادية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على دور الحكومة في التحول نحو اقتصاد المعرفة، سواء في المملكة العربية السعودية أو في سياقات عربية ودولية أخرى، فجميع الدراسات السابقة تشير إلى أهمية السياسات الحكومية والابتكار في تطوير الاقتصاد المعرفي، وعلى سبيل المثال، تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الرابغي والشماسي (٢٠١٨) التي تناولت جهود الحكومة السعودية، وكذلك دراسة عالم (٢٠١٢) التي ركزت على السودان، من حيث أهمية الاستراتيجيات الحكومية لدعم الابتكار والتكنولوجيا في بناء مجتمع معرفي. بالإضافة إلى ذلك،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

تتناول الدراسات السابقة والدراسة الحالية أهمية التعليم وتطوير البنية التحتية الرقمية كعوامل أساسية في نجاح التحول إلى اقتصاد المعرفة.

ورغم التشابه في الأهداف العامة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، إلا أن هناك بعض الاختلافات الرئيسة، حيث تختلف الدراسة الحالية في الموقع الجغرافي والمجال الذي تتناوله، وتركز بشكل رئيس على المملكة العربية السعودية، بينما تركز بعض الدراسات السابقة على دول أخرى مثل السودان (عالم، ٢٠١٢) وكوريا الجنوبية (دهشان، ٢٠٢٣). أيضاً، تختلف الدراسة الحالية في المنهجية، حيث تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة دور الحكومة السعودية ببعض التجارب العالمية، في حين أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على الدراسات الميدانية أو المقابلات لجمع البيانات.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري الذي يوضح دور الحكومات في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وكذلك في فهم التحديات والفرص التي تواجه هذا التحول، وقد وفرت الدراسات السابقة تجارب متنوعة من دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وإيرلندا واليابان والإمارات العربية المتحدة، مما مكن الدراسة الحالية من إجراء مقارنات تساعد في تسليط الضوء على ما يمكن تبنيه من تلك التجارب في السعودية.

أما فيما يتعلق بتحديد الفجوة البحثية، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت على تحديات عامة تواجه الدول العربية أو دول أخرى في التحول نحو اقتصاد المعرفة، لكنها لم تعط اهتمامًا كافيًا لربط هذه التحديات بالبيئة السعودية الخاصة التي تشمل طبيعة الاقتصاد السعودي الحالي، ومرتكزات رؤية ٢٠٣٠، لذلك تسد الدراسة الحالية هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل مفصل للدور الحكومي السعودي في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص والتحديات الخاصة بالمملكة، مثل: الاستثمارات في التكنولوجيا والتعليم، وتطوير رأس المال البشري.

ثانيا: الإطار النظري

المحور الأول: دور حكومة المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة:

عند الحديث عن دور الحكومات في التحول نحو اقتصاد المعرفة، من المهم أن ندرك أن هذا التحول يعتمد بشكل أساسي على الاستفادة من التكنولوجيا والموارد البشرية المتاحة لتعزيز التعليم والإنتاج المعرفي، فالحكومات لها دور رئيس في قيادة هذا التحول من خلال سياسات واستراتيجيات تعزز الابتكار والتطور التكنولوجي، وتوفر بيئة مواتية للنمو الاقتصادي القائم على المعرفة، وقد أشار عالم (٢٠١٢) إلى

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

أن الحكومات العربية عليها أن تقوم بمجموعة من الأدوار للتحول نحو اقتصاد المعرفة، وتتمثل تلك الأدوار في الآتي (٢٨٩-٢٩٠):

١. **تنفيذ مشروعات عربية موحدة**: تسعى الحكومات العربية إلى تنفيذ مشاريع موحدة تسهم في تطوير العمل التربوي والتعليمي، مما يعزز بناء نظام تعليمي متكامل ومشترك بين الدول العربية يساعد في توسيع استخدام المعرفة بين الطلاب والمعلمين، ويزيد من فعالية التحول نحو اقتصاد المعرفة.
٢. **إنشاء بنوك معلومات معرفية**: إنشاء بنوك معلومات خاصة بالإنتاج المعرفي يعد خطوة أساسية في تطوير اقتصاد المعرفة، فهذه البنوك توفر مصادر للمعلومات التي يمكن أن يستفيد منها الباحثون والعاملون في مختلف المجالات، مما يساهم في تعزيز البحث العلمي والإنتاج التكنولوجي.
٣. **إنتاج المحتوى الثقافي والمعرفي**: تركيز العديد من البرامج على تعزيز إنتاج المحتوى الثقافي والمعرفي، سواء من خلال البرامج، الأفلام، أو غيرها من الوسائل، ويتم التبادل بين الدول العربية لتقديم منتجات معرفية وثقافية متنوعة، مما يساعد في تطوير قاعدة معرفية مشتركة.
٤. **النشر الإلكتروني والتبادل المعرفي**: من خلال توسيع نشر المعرفة وتبادلها عبر الوسائل الإلكترونية، تحرص الحكومات على تنشيط سوق الكتب الإلكترونية وتوسيع نطاق الوصول إلى المصادر الفكرية والإبداعية، مما يساعد في نشر الثقافة والمعرفة بشكل أوسع وأسرع.
٥. **تطوير التعليم الإلكتروني**: تشترك الحكومات العربية في تطوير نظم تعليمية تستخدم التكنولوجيا، مثل أنظمة التعلم الإلكتروني، لتوسيع قاعدة التعلم، ويتم التركيز على استغلال التكنولوجيا الحديثة لتعزيز طرق التعلم وخلق بيئات تعليمية أكثر تفاعلية وفعالية.
٦. **تحسين أوضاع العاملين في المؤسسات العلمية**: يتضمن ذلك توفير بيئة مناسبة تحترم البحث العلمي والإنتاج المعرفي من خلال تأمين أجور مرتفعة ومزايا اجتماعية ومالية للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص، مما يحفز على تحقيق إنجازات علمية ومعرفية.
٧. **الابتكار والتطوير التكنولوجي**: تحفيز الحكومات للابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال تنفيذ خطط تشمل استخدام أحدث الأدوات التكنولوجية لبناء مجتمع قائم على المعرفة، حيث يربط بين التعليم والبحث العلمي بشكل فعّال.
٨. **الاستفادة من التجارب العالمية**: تستفيد الحكومات من التجارب العالمية في تطوير استراتيجيات ناجحة تتعلق بالتعلم الإلكتروني واستخدام الوسائل الحديثة،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وهذا يساهم في تطوير عملية التعليم في المنطقة العربية ويعزز من قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

ولا شك أن معظم الحكومات العربية تبذل جهودًا ملحوظة نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة، لكن التحديات تظل كبيرة، فمن الإيجابيات التي قامت بها الحكومات العربية هي: التركيز على التعليم والتكنولوجيا كركائز أساسية لهذا التحول، بالإضافة إلى دعم المحتوى المعرفي المحلي، وبالتالي يمكن تحسين بعض الجوانب مثل: توسيع نطاق الاستفادة من التعليم الإلكتروني وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، كما أن تحفيز الابتكار يتطلب توفير بيئة عمل أكثر جذبًا للعقول المبدعة، لذا فإن نجاح هذه الجهود يعتمد على التعاون المستمر بين الحكومات العربية والقطاع الخاص، وكذلك التوسع في استخدام الحلول التكنولوجية الحديثة لتحقيق التحول الكامل نحو اقتصاد المعرفة.

أما فيما يتعلق بدور وجهود المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، تم رصد العديد من الجهود المبذولة من قبل الحكومة السعودية بغية التحول نحو اقتصاد المعرفة ومنها: الخطط التنموية، والاستراتيجيات والسياسات، والتي تم إعدادها من قبل مجموعة جهات متمثلة في الآتي (الرابغي والشماسي، ٢٠١٨، ٩٣-٩٤):

١. **الوزارات والجهات الحكومية:** تلعب الوزارات والجهات الحكومية دورًا حيويًا في جهود التحول نحو اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، وهذه الجهات تعمل على تطوير السياسات والخطط الاستراتيجية التي تسهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، فعلى سبيل المثال، تعمل وزارة التعليم على تحديث المناهج الدراسية والتركيز على التعليم التقني والعلمي لتمكين الشباب السعودي من المساهمة الفعالة في هذا التحول، أما وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، فهي تقود جهود تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعمل على تعزيز انتشار الإنترنت والتكنولوجيا المتقدمة لتوفير بيئة مناسبة لنمو الاقتصاد الرقمي، وتتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط دورًا رئيسًا في وضع السياسات الاقتصادية التي تدعم الابتكار والتنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على النفط.
٢. **المؤسسات والشركات العامة:** فيما يخص المؤسسات والشركات العامة، فهي تلعب دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد المعرفي من خلال استثماراتها في البحث والتطوير على سبيل المثال، شركة أرامكو السعودية لا تركز فقط على النفط والغاز، بل تستثمر في تكنولوجيا الطاقة المتجددة والابتكار في مجالات الطاقة النظيفة، كما تعد شركة سابك من الرواد في تطوير الصناعات الكيميائية القائمة على الابتكار والبحث العلمي، مما يجعلها شريكًا رئيسًا في تحقيق التحول نحو

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

اقتصاد المعرفة، أما الشركة السعودية للكهرباء، فهي تسهم في توفير البنية التحتية للطاقة التي تدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتساعد في تعزيز النمو الاقتصادي المبني على المعرفة.

٣. **المؤسسات والشركات الخاصة:** إن المؤسسات والشركات الخاصة، مثل شركة الاتصالات السعودية (STC) وشركة موبايلي تشكل العمود الفقري للبنية التحتية الرقمية في المملكة، كونها توفر خدمات اتصالات وإنترنت ذات جودة عالية، مما يعزز من القدرة على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، كذلك، مجموعة الأغر للفكر الاستراتيجي تسهم في تطوير السياسات الاستراتيجية التي تساعد على تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

٤. **الجامعات**: تُعتبر الجامعات، مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وجامعة الملك سعود، مراكز رئيسة للبحث العلمي والابتكار في المملكة، إذ تعمل هذه الجامعات على تعزيز التعاون بين الأكاديميات والقطاع الخاص والحكومي من خلال البحث والتطوير، فمن خلال تقديم برامج تعليمية متطورة وإجراء أبحاث تطبيقية تخدم القطاعات الحيوية، تسهم الجامعات في تهيئة الكوادر القادرة على دعم الاقتصاد المعرفي والمشاركة في تطوير تقنيات وحلول مبتكرة تعزز من تنافسية المملكة على المستوى العالمي.

٥. **التعاون بين الحكومة السعودية والمنظمات الدولية:** وأخيرًا، المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تلعب دورًا مهمًا في دعم جهود الحكومة السعودية نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة. فمن خلال تقديم الخبرات الفنية والاستشارات الاستراتيجية للحكومة السعودية، تساعد هذه المنظمات في وضع سياسات متكاملة تعزز التنمية المستدامة وتدعم الابتكار، وبالتالي فالتعاون مع المنظمات الدولية يمنح المملكة فرصة للاستفادة من التجارب العالمية الناجحة وتطبيق أفضل الممارسات في مجالات التكنولوجيا والتعليم والتنمية الاقتصادية.

وقد اعتمدت جهود تلك الجهات في سبيل التحول نحو اقتصاد المعرفة على مجموعة من الركائز الأساسية، ومنها (الشمري، ٢٠١٨، ٧٩؛ الرابغي والشماسي، ٢٠١٨، ٩٣-٩٤):

١. **مجال التعليم**: المملكة العربية السعودية تدرك أهمية التعليم كركيزة أساسية لتحقيق اقتصاد المعرفة، ولهذا تم تطوير استراتيجيات وخطط لتحسين جودة التعليم وجعله تتماشى مع المعايير العالمية، فالتعليم يُعد بوابة أساسية لتحضير القوى العاملة الماهرة القادرة على المنافسة في السوق العالمية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

٢. **مجال الاتصالات وتقنية المعلومات:** تمتلك المملكة العربية السعودية بنية تحتية متقدمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعد المملكة من بين الدول الرائدة في استخدام الحواسيب العملاقة وتوسيع نطاق الإنترنت، مما يدعم التحول الرقمي ويسهم في تعزيز اقتصاد المعرفة.
٣. **مجال الحوافز الاقتصادية:** وفقًا لتقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، فإن المملكة شهدت تحسنًا في العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل: نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنمية البشرية، وهذه الحوافز الاقتصادية تعزز من مناخ الاستثمار وتشجع على الابتكار.
٤. **الابتكار:** تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز منظومة الابتكار الوطنية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص والأكاديمي، ولهذا فقد تم إقرار السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في عام ٢٠٠٢، وتم وضع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في ٢٠٠٨، ويتمثل الهدف من ذلك في تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية والتركيز على إنتاج سلع وخدمات قائمة على المعرفة.

ونتيجة لهذه الجهود المتكاملة، فقد حققت المملكة العربية السعودية نقلة نوعية في مجال الابتكار، ووفقًا لمؤشر الابتكار العالمي، احتلت السعودية المرتبة الثالثة عربيًا والمرتبة ٤٣ عالميًا في عام ٢٠١٥، مما يدل على تقدم مستمر في جهود التحول نحو اقتصاد المعرفة (الرابغي والشماسي، ٢٠١٨، ٩٦).

ويشير منصور (٢٠٢١، ٤٤٧) إلى مشروع نيوم كأحد الجهود المبذولة من قبل الحكومة السعودية للتحول نحو اقتصاديات المعرفة، فقد تم الإعلان عنه في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ كجزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويُعد الهدف الرئيسي من مشروع نيوم هو تقليل الاعتماد على عائدات النفط، والانتقال إلى اقتصاد متنوع يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، ويقع المشروع في منطقة مميزة تمتد على مساحة تزيد عن ١٠٠٠ ميل مربع على طول الحدود الشمالية الغربية للمملكة، على ساحل البحر الأحمر، ويجمع بين الابتكار في مجالات متعددة كالذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والروبوتات، ويتضمن المشروع خططًا ضخمة لتطوير مدن ذكية تعتمد على التكنولوجيا بشكل كامل، حيث تم رصد ميزانية إجمالية تقدر بـ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، وسيشمل المشروع قطاعات اقتصادية متطورة مثل: السياحة، الصحة، التقنية، والبحث العلمي، مما يجعله مركزًا عالميًا للابتكار والبحث والتطوير، إلى جانب ذلك، يعمل نيوم على جذب الاستثمارات العالمية والمحلية من خلال تقديم بيئة تجارية مواتية وداعمة، فضلاً عن التشريعات والقوانين المتكاملة التي تسهل نمو الأعمال، ويُعد التركيز على الاستدامة البيئية والاعتماد الكامل على الطاقة المتجددة لتشغيل المدن واحدة من أبرز مميزات مشروع نيوم التي تساهم في

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية على حد سواء، كما يتضمن المشروع استخدام أحدث التقنيات في إدارة الموارد وتطوير البنية التحتية المتكاملة.

ويتضح من الجهود السابقة، أن جهود المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة تظهر كجزء أساسي من رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠، فمن خلال استثمارها في التعليم، الابتكار، والبنية التحتية الرقمية، تسعى المملكة إلى تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية والتحول إلى اقتصاد متنوع ومستدام، إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة لضمان تنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع وتحقيق النتائج المرجوة.

المحور الثاني: العوامل التي تساعد المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة:

هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي تساعد الحكومات في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وكلما توفرت هذه العوامل كلما استطاعت الحكومات التحول بخطوات ثابتة نحو اقتصاد المعرفة، وهذه العوامل هي (Simplice & Nicholas، 2019، p.10):

١. **وجود بنى تحتية متطورة**: يشمل ذلك توفير الكهرباء، الاتصالات، والإنترنت بشكل موثوق وسريع، وهذه البنى التحتية تشكل الأساس الذي يمكن للاقتصاد المعرفي أن يعتمد عليها لتقديم الخدمات والمعلومات بشكل سلس وسريع.
٢. **وجود قوانين صارمة لحماية الملكية الفكرية**: تشجيع الابتكار يعتمد على قدرة الأفراد والشركات على حماية أفكارهم وإبداعاتهم، لذلك وجود قوانين تحمي حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع يساهم في خلق بيئة آمنة للإبداع والاختراع.
٣. **نظام مالي متطور**: من الضروري أن يتم توفير التمويل اللازم لدعم الابتكارات والمشاريع المعرفية، إن وجود مثل هذه المؤسسات المالية المتطورة يمكن أن يوفر الأموال لتمويل المشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد المعرفي.
٤. **دعم الدولة من خلال توفير مجموعة من الحوافز**: يجب أن تقدم الحكومة حوافز متنوعة تشجع على البحث والتطوير والاستثمار في القطاعات المعرفية، وهذه الحوافز يمكن أن تشمل تخفيضات ضريبية، تمويل الأبحاث، أو دعم التعليم في مجالات التكنولوجيا والمعرفة.

وينمو اقتصاد المعرفة وتتجدد نواتجه وعوائده من خلال دعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع والاختراع، فتفعيل هذه الآليات تعتبر ضرورة معرفية، كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي، ودعمها آلية بالغة الأثر بحيث يتقلد رواد الإبداع وصناعة مواقع رفيعة المستوى مادياً ومعنوياً على المستويين: الرسمي وغير الرسمي، بحيث

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف المجالات، وقد أفرزت هذه التحولات والتغيّرات في منظور الثورة وقيمتها وعائدها، نمو القيم المضافة للمعرفة، والتكنولوجيا وتطبيقاتها وتداعياتها وتأثيراتها في حياة الناس والمجتمعات (المخطاربة، ٢٠١٧، ١٢٨).

ولعل توافر هذه العوامل السابقة لا يتم من خلال جهود الحكومة فقط، بل يتطلب ذلك مشاركة القطاع الخاص أيضًا، إذ أن نجاح عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة يعتمد على وجود استراتيجية متكاملة تتبنى الابتكار كقيمة أساسية وتوفر البيئة المناسبة لتنميته.

أما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فقد أشار دحلان (٢٠١٧) إلى وجود مجموعة من العوامل المميزة التي تدعم تحولها نحو اقتصاد المعرفة، والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المملكة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ الطموحة، وتتمثل تلك العوامل في الآتي:

أولاً: المملكة العربية السعودية تتمتع باستقرار سياسي قوي وقيادة ذات توجه إصلاحي، مما يسمح بتنفيذ السياسات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية، فالحكومة السعودية، بتوجهها الإصلاحي، تسعى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتحفيز التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، مما يسهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

ثانيًا: تمتلك المملكة العربية السعودية ثروات طبيعية كبيرة وواعدة، ليس فقط في مجال النفط، ولكن أيضًا في مجال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وهذه الموارد توفر فرصة لتطوير تقنيات جديدة وصناعات مبتكرة، مما يعزز من موقع المملكة في أسواق الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

ثالثًا: يتمتع القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بإمكانات كبيرة، حيث يشهد تطورًا ملحوظًا بفضل الدعم الحكومي والتشريعات المواتية، كما يتم تشجيع الشركات الخاصة على الابتكار والدخول في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مما يعزز من القدرة التنافسية للمملكة على الساحة الدولية.

رابعًا: وجود شركات متطورة مملوكة للدولة مثل: أرامكو وسابك، والتي تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، وتلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد المعرفي من خلال تطبيق الابتكارات الحديثة وتطوير حلول مستدامة.

خامسًا: تُعد البنية التحتية المتطورة لتقنية المعلومات والاتصالات واحدة من العوامل الرئيسية التي تدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة، فالمملكة العربية السعودية تتمتع بشبكات إنترنت سريعة ومنتشرة على نطاق واسع، بالإضافة إلى تبني تقنيات

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، مما يساهم في خلق بيئة رقمية تدعم الابتكار في جميع المجالات.

سادسًا: الكفاءات والمواهب المحلية في السعودية تعد من أعلى المستويات، حيث يتم استثمار الكثير في تدريب وتطوير هذه المواهب لمواكبة التغيرات السريعة في الاقتصاد المعرفي، وهذه الكفاءات، جنبًا إلى جنب مع النظام التعليمي الراسخ الذي يخضع لتطوير مستمر، يساهمان في بناء جيل جديد من الشباب القادر على الابتكار والمساهمة في الاقتصاد القائم على المعرفة.

سابعًا: يساهم الحراك المجتمعي الجديد في المملكة العربية السعودية في قبول التغيرات التكنولوجية والتحولات الاجتماعية اللازمة للتحول نحو اقتصاد المعرفة، فالمجتمع السعودي أصبح أكثر انفتاحًا على التطور التكنولوجي والمجالات الجديدة، مثل: ريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية، مما يساعد في تهيئة بيئة مشجعة للابتكار.

ثامنًا: حرية الحركة الدولية للكفاءات والشركات هي عامل آخر يساعد في التحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث تقوم المملكة بتسهيل دخول الكفاءات العالمية والشركات الأجنبية للاستثمار والعمل في السوق السعودي، مما يعزز من تبادل الخبرات وتطوير الابتكارات.

أخيرًا: شبكة الأمان الاجتماعي والتماسك المجتمعي المدعومة بالقيم الإسلامية الأصيلة تلعب دورًا مهمًا في استقرار المجتمع وتحفيز الإنتاجية، فهذه القيم تشجع على التضامن والتعاون، مما يوفر بيئة آمنة وداعمة لتنمية اقتصاد المعرفة.

وبالتالي نستطيع القول إنه بفضل هذه العوامل المتعددة، من الممكن للمملكة العربية السعودية أن تحقق تحولًا ناجحًا وسريعًا نحو اقتصاد المعرفة، فالتوجه الإصلاحي للحكومة، الثروات الطبيعية، البنية التحتية الرقمية المتقدمة، والكفاءات المحلية المتميزة، كلها عوامل تجعل المملكة العربية السعودية في وضع قوي لتحقيق أهدافها الطموحة في التحول نحو اقتصاد مستدام وقائم على المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف تحتاج المملكة العربية السعودية إلى الاستمرار في تعزيز وتنمية الابتكار وتطوير النظام التعليمي، مع تمكين القطاع الخاص والشباب من المساهمة بشكل أكبر في هذا التحول.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الحكومة السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة:

تواجه الحكومة السعودية عدة تحديات تعيق تحولها نحو اقتصاد المعرفة، وهذه التحديات أوردها دحلان (٢٠١٧) ومنصور كالآتي (٢٠٢١، ٤٤٨):

١. **الاقتصاد الريعي السائد في المملكة، والاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل:** يُعد الاقتصاد الريعي تحديًا كبيرًا لأنه يخلق اعتمادًا مفرطًا على عائدات

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

النفط، مما يجعل الاقتصاد السعودي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا التحدي يضعف القدرة على تحقيق تنمية مستدامة قائمة على المعرفة والابتكار.

٢. **أداء الجهاز الإداري:** حيث يُعاني الجهاز الإداري من ضعف الكفاءة والتنظيم، فالإدارة العامة في المملكة العربية السعودية غالبًا ما تكون متضخمة، ويؤثر ذلك سلبًا على فعالية صنع القرار وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية، وبالتالي تطوير الإدارة العامة من خلال تحسين الكفاءة والقدرة على الابتكار يعد ضروريًا لدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة.

٣. **ضعف القاعدة الصناعية في السعودية:** تُعد القاعدة الصناعية في السعودية ضعيفة نسبيًا مقارنة بالاقتصادات العالمية، مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على النفط، وهذا النقص في التنوع الصناعي يجعل من التحدي تطوير صناعات قائمة على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

٤. **نقص الكفاءات البشرية في المستويات المتوسطة والعالية**: وهذا يشكل تحديًا رئيسًا، حيث تحتاج المملكة العربية السعودية إلى تعزيز جودة التعليم والتدريب المهني لتوفير قوة عاملة مؤهلة قادرة على دعم الاقتصاد المعرفي، ويعد ضعف الانضباط في العمل عاملاً آخر يعوق تحسين الإنتاجية والإبداع في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٥. **محدودية مشاركة المرأة في سوق العمل**: وهذا يضعف من القدرة على الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية الوطنية. فبالرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، إلا أن رفع نسبة مشاركة المرأة في مجالات الابتكار والريادة لا يزال يحتاج إلى جهود أكبر لتحقيق تأثير أكبر على الاقتصاد.

٦. **التحديات الاقتصادية والاجتماعية**: إلى جانب هذه التحديات الداخلية، تواجه المملكة العربية السعودية أيضًا تقلبات أسعار النفط المستمرة التي تؤثر على استقرار الاقتصاد بشكل عام، كما أن عدم كفاية الوظائف الجيدة في القطاع الخاص يمثل عقبة رئيسة أمام استيعاب النمو السريع في تعداد السكان الشباب، فالارتفاع المتزايد في الاستهلاك المحلي من النفط ومشتقاته يؤثر سلبًا على قدرة المملكة على تصدير النفط واستغلاله كموارد مالية.

٧. **نقص الموارد الطبيعية**: تعاني المملكة العربية السعودية من نقص الموارد الطبيعية مثل: المياه والكهرباء، وتفاوت في مستويات الخدمات الصحية بين المناطق المختلفة، وهذا التباين يؤثر على التنمية المتوازنة ويزيد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأقل نموًا.

٨. **التحديات الخارجية:** تشمل التنافس الإقليمي والدولي الحاد الذي تواجهه المملكة العربية السعودية، حيث تسعى الدول المجاورة إلى تطوير اقتصاداتها وتحقيق تقدم

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

في المجالات المعرفية، كذلك تشكل الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية تهديدًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

٩. **التحديات في البحث العلمي والتعليم**: واقع البحث العلمي في المملكة العربية السعودية يعاني من تحديات تتعلق بنقص التمويل والابتكار في المجالات التقنية، ولهذا تحتاج الجامعات السعودية إلى مراجعة مناهجها وتطوير أقسامها العلمية لتتماشى مع متطلبات سوق العمل الحديث، إذ ما زال هناك تفاوت كبير بين المهارات المكتسبة من العملية التعليمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، حيث يتطلب التحول نحو اقتصاد المعرفة مواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا والمعلومات.

١٠. **التحديات المتعلقة بمخرجات العملية التعليمية:** تشمل الفجوة بين ما تقدمه الجامعات وبين ما يتطلبه سوق العمل، حيث يتطلب سوق العمل اليوم مهارات رقمية متقدمة، وتفكير نقدي، وقدرة على الابتكار، وهي مهارات غالبًا ما لا تغطيها المناهج الحالية بالشكل الكافي.

إن التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة معقدة ومتعددة الأوجه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، إلا أن التحديات المرتبطة بالاعتماد على النفط، الضعف في البنية التحتية الإدارية، والتفاوت بين التعليم وسوق العمل، تحتاج إلى معالجة شاملة، ولهذا من خلال تطوير التعليم، دعم ريادة الأعمال، وتحفيز الابتكار، يمكن للمملكة العربية السعودية تحقيق تحول حقيقي نحو اقتصاد مستدام قائم على المعرفة.

ويشير (الرابغي والشماسي ،٢٠١٨) إلى مجموعة من التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، والمرتبطة بالابتكار والعنصر البشري، وتتمثل تلك التحديات في الآتي (ص ١١١-١١٢):

١. **ضعف الوعي لدى الشباب السعودي لمفهوم ريادة الأعمال:** فعلى الرغم من أن الشباب السعودي يمتلك المهارات اللازمة لتوليد المعرفة، إلا أن هناك ضعفًا في الوعي بخطوات تحويل هذه المعرفة إلى مشاريع ريادية استثمارية، وهذا يعكس الحاجة إلى مزيد من التدريب والتثقيف في مجال ريادة الأعمال لتمكين الشباب من الاستفادة من مهاراتهم بشكل فعال.

٢. **صعوبة تأسيس الشركات التقنية الجديدة:** تواجه الشركات التقنية الجديدة تحديات في التأسيس داخل المملكة العربية السعودية، مما يعيق تنمية الابتكار وريادة الأعمال في هذا القطاع الحيوي، فالتشريعات والإجراءات المعقدة قد تجعل دخول هذا السوق صعبًا على الكثيرين.

٣. **ضعف بناء فكر ريادة الأعمال في فترة التعليم:** فالتعليم في المملكة العربية السعودية لا يزال يفتقر إلى تركيز كافٍ على بناء فكر ريادة الأعمال منذ المراحل

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

المبكرة. وهذا الضعف في المناهج الدراسية يؤدي إلى قلة الكفاءات الريادية الجاهزة للعمل في سوق المشاريع الريادية والابتكارية.

٤. **عقبات في الاستثمار بشركات التكنولوجيا المملوكة لمواطنين:** هناك عوائق تعيق الاستثمار في شركات التكنولوجيا المملوكة لمواطنين سعوديين، مثل: هياكل الأسهم وفرض الضرائب على المستثمرين، مما يقلل من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع.

٥. **مشكلات التمويل الدائم لدعم المشروعات:** تواجه المشروعات التقنية صعوبات في الحصول على التمويل الدائم من المواطنين أو من دول مجلس التعاون الخليجي أو المستثمرين الأجانب، وهذه المشكلة تحد من قدرة الشركات الناشئة على النمو والابتكار.

٦. **تردد المصارف في دعم رواد الأعمال الناشئين:** فعلى الرغم من وفرة رؤوس الأموال والسيولة النقدية في المملكة العربية السعودية، إلا أن المصارف السعودية تتردد في دعم رواد الأعمال الناشئين في مراحل تكوين الشركات الأولى، وهذا التردد يحد من القدرة على تنمية الشركات الناشئة والابتكار في السوق السعودي.

ونظرًا لما سبق، فإن أبرز التحديات التي تواجه التحول نحو اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية تتمثل في صعوبة تمويل المشروعات، ضعف الوعي بريادة الأعمال لدى الشباب، وصعوبة تأسيس الشركات التقنية الجديدة. ومع ذلك يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تعزيز التعليم الريادي، تبسيط الإجراءات التشريعية، وتحفيز المؤسسات المالية على دعم الشركات الناشئة.

وترى الباحثات أنه رغم هذه التحديات، إلا أن المملكة العربية السعودية تستطيع التغلب على هذه التحديات بواسطة تقديم المزيد من المبادرات لزيادة الوعي بمفهوم ريادة الأعمال بين الشباب من خلال برامج تدريبية متخصصة، وورش عمل تُعنى بتطوير المهارات الريادية والابتكارية، كما يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص لتوفير بيئة داعمة للابتكار والتطوير التكنولوجي، بجانب توفير حوافز استثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب لدعم الشركات الناشئة، سواء عن طريق الإعفاءات الضريبية أو تسهيلات التمويل، وبالتالي كل هذه الخطوات من شأنها تسريع التحول نحو اقتصاد المعرفة وزيادة التنافسية الاقتصادية للمملكة على المستوى العالمي.

المحور الرابع: التجارب الدولية في التحول الاقتصاد المعرفة:

لقد سعت العديد من الحكومات إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة، باعتباره حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة والابتكار التكنولوجي، إذ يُعد هذا التحول خطوة أساسية لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وفتح آفاق جديدة للنمو من خلال

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

الاستثمار في التعليم، التكنولوجيا، والبحث العلمي، في هذا السياق، سنتناول فيما يلي بعض التجارب الرائدة التي تبنتها الحكومات حول العالم في جهودها للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

(١) تجربة إيرلندا:

تعتبر إيرلندا واحدة من الدول التي حققت نقلة نوعية وسريعة نحو اقتصاد المعرفة، حيث أطلقت الحكومة الإيرلندية مبادرات استراتيجية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الابتكار، والتعليم، والاستثمار في التكنولوجيا، وقد بدأت هذه الجهود منذ ثمانينيات القرن العشرين واستمرت حتى أصبحت إيرلندا معروفة باسم "Celtic Tiger" نتيجة لازدهارها الاقتصادي، بعد أن كانت تعاني من الفقر في خمسينيات القرن الماضي، ونظيرًا لذلك تمثلت جهود الحكومة الإيرلندية في التحول نحو اقتصاد المعرفة في الآتي (الشربيني، ٢٠١٧، ٩٢-٩٨):

١. **التحول نحو سياسة السوق الحر:** في عام ١٩٨٧، بدأت إيرلندا في تنفيذ سياسة السوق الحر، وتقليل تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية لصالح شراكة اجتماعية بين الحكومة وقطاع الأعمال والنقابات العمالية، مما أدى إلى خلق بيئة أكثر تحفيزًا للأعمال، وساهم في تطور القطاع الإنتاجي للاقتصاد، ورفع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال ربع قرن.

٢. **الاستثمار في التعليم:** أدركت الحكومة الإيرلندية أن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب استثمارًا في رأس المال البشري، لذا تم التركيز على التعليم كركيزة أساسية، وقد جعلت إيرلندا التعليم الثانوي مجانيًا في الستينيات، ثم قدمت التعليم الجامعي المجاني في عام ١٩٩٦، مما أدى إلى زيادة عدد الخريجين بشكل كبير، وتجاوز عدد الخريجين في العلوم والهندسة ومتوسط جودة التعليم العلمي أرقام دول OECD.

٣. **البحث والتطوير**: كان الإنفاق على البحث والتطوير أحد الأعمدة الرئيسة التي ساعدت إيرلندا على التحول نحو اقتصاد المعرفة، ففي عام ٢٠١٤، بلغ الإنفاق على البحث والتطوير ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على دعم العلوم والتكنولوجيا، وقد تم تأجيل الهدف الطموح لإنفاق ٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى عام ٢٠٢٠، بعد أن أظهرت الحكومة التزامًا قويًا بتعزيز البحث العلمي والابتكار.

٤. **صادرات التكنولوجيا المتقدمة:** حققت إيرلندا إنجازات هائلة في مجال صادرات التكنولوجيا المتقدمة، حيث تضاعفت أكثر من أربع مرات بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٦ بوصولها إلى ٣١.٩ بليون دولار، وقد وضع هذا النمو في صادرات التكنولوجيا إيرلندا في مرتبة متقدمة بين الدول الأوروبية في هذا القطاع.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

٥. **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات**: كان للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في نجاح تجربة إيرلندا في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وقد بُذلت جهود كبيرة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وشمل ذلك إنشاء شبكات الألياف البصرية، وتعزيز الابتكار في القطاع التكنولوجي، كما أسست إيرلندا "المؤسسة الإيرلندية للعلوم" لدعم البحث والتطوير من خلال قاعدة علمية قوية وقدرات تمويلية كبيرة.

٦. **الاستثمار الأجنبي المباشر**: إيرلندا كانت جاذبة للشركات متعددة الجنسيات بسبب الضرائب المنخفضة (١٢.٥%) وبيئة الأعمال المرنة، مما ساهم في جذب استثمارات كبيرة، كما ركزت الحكومة على خلق بيئة ملائمة لتلك الشركات، من خلال توفير قوى عاملة ماهرة وبنية تحتية قوية، وقد استفادت إيرلندا من هذه الاستثمارات لتعزيز صناعات التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.

٧. **التركيز على الصحة والبيئة**: سعت الحكومة الإيرلندية إلى تعزيز الصحة العامة من خلال إنفاق ٧.٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ على الرعاية الصحية، واهتمت بالاستثمار في الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة من خلال مبادرات "الاقتصاد الأخضر".

وبالرغم من الطفرة الاقتصادية التي حققتها إيرلندا، إلا أنها واجهت تحديات، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث احتاجت إلى تدخل الاتحاد الأوروبي لإنقاذها اقتصاديًا، وبفضل مرونة سوق العمل ووجود قوى عاملة شابة ومتعلمة، استطاعت إيرلندا العودة إلى المنافسة الاقتصادية بقوة، ولقد نجحت إيرلندا في تحقيق تحول سريع نحو اقتصاد المعرفة بفضل الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والاهتمام بالبنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة، وهذه الجهود جعلتها من الدول الرائدة في مجال الاقتصاد المعرفي التي ساهمت في رفع مستوى المعيشة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، رغم التحديات التي واجهتها.

(٢) تجربة اليابان:

تُعد اليابان واحدة من الدول التي أدركت أهمية التحول نحو اقتصاد المعرفة منذ فترة مبكرة، وذلك من خلال التخطيط المنهجي والتحليل المتأني لمجتمع المعلومات، وقد شهدت اليابان تحولاً كبيرًا في الاعتماد على التكنولوجيا والمعلومات باعتبارها محركات أساسية للاقتصاد، وكان هذا التوجه مدعوماً بعدة جهود من الحكومة والهيئات المختلفة التي أسست بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمثلت في الآتي (جمعة، ٢٠١٢، ١٩١-١٩٢):

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

١. **تشكيل اللجان والمجالس الحكومية:** في إطار التحول نحو اقتصاد المعرفة، قامت اليابان بتشكيل عدة مجالس ولجان برعاية مؤسسات وهيئات حكومية، والتي كانت تحت إشراف وزارات مثل:

أ. وزارة التجارة والصناعة الدولية: ركزت على تطوير التطبيقات الصناعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

ب. وزارة البريد والاتصالات: عملت على تعزيز شبكات المعلومات والاتصال.

ج. المركز الياباني للتطوير العملياتي: لعب دورًا كبيرًا في البحث وتطوير العمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

وقد أصدرت هذه الهيئات والمجالس مجموعة من أوراق العمل التي تناولت سياسة الحكومة في مجال المعلومات وتطبيقاتها في مختلف القطاعات، حيث ركزت على تشخيص الواقع المعلوماتي في اليابان وتحديد سبل تطويره لمواجهة تحديات المستقبل.

٢. **سياسة الحكومة اليابانية تجاه مجتمع المعلومات:** في زيارة رئيس الوزراء الياباني السابق ياسوهيرو ناكاسوني للولايات المتحدة عام ١٩٨٤، شدد على أن اليابان، كدولة متقدمة تكنولوجيًا، يجب أن تنظر إلى مجتمع المعلومات كأحد أهم السبل لضمان مواصلة النمو الاقتصادي، وقد تنبأ ناكاسوني بأن الصناعات المتعلقة بالمعلومات ستصبح الصناعات الرئيسية في اليابان خلال العقود القادمة، موضحًا أن هذا التحول سيكون له تأثير كبير على المجتمع الياباني، مثلما كان لاستخدام الكهرباء والسيارات أثر كبير في الماضي.

٣. **التخطيط السليم للتحول نحو اقتصاد المعرفة:** منذ الثمانينيات، اتبعت اليابان نهجًا شاملاً لتحضير بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقامت الحكومة بوضع سياسات واضحة لتطوير صناعة المعلومات من خلال:

أ. توسيع استخدامات الحاسب الإلكتروني: حيث ركزت على البحث الآلي وتطبيقات الحاسب في مختلف الصناعات.

ب. تعزيز شبكات المعلومات والاتصال: التي أصبحت العصب الرئيسي لمجتمع المعلومات الياباني، مما ساعد على زيادة كفاءة الاتصال وسرعة تبادل المعلومات.

ج. تحسين المكتبات وخدمات المعلومات: إذ تم تطوير أنظمة البحث وتسهيل الوصول إلى المعلومات الإلكترونية.

٤. **دور التكنولوجيا في دعم النمو الاقتصادي:** بحلول نهاية القرن العشرين، أصبحت اليابان رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، مستفيدة من التحولات التكنولوجية التي شهدها الاقتصاد العالمي، حيث بدأت اليابان في رؤية التحول

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

من الصناعات التقليدية كثيفة العمالة إلى صناعة معرفة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وشمل هذا التحول قطاعًا واسعًا من الصناعات مثل: الإلكترونيات، السيارات، الروبوتات، والبرمجيات.

ويتضح مما سبق، أن تأثير اقتصاد المعرفة في اليابان كان مشابهًا لاستخدام الكهرباء لأول مرة، والذي غير من شكل المجتمع وأساليب الإنتاج، وأصبح الاقتصاد المعرفي المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها اليابان في التحول نحو اقتصاد المعرفة، إلا أنها واجهت تحديات مستمرة في مواكبة الابتكار السريع والطلب العالمي على التكنولوجيا، وتطلبت هذه التحديات جهودًا مستمرة من الحكومة لتحقيق تحول كبير نحو اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على التخطيط السليم، والتطوير التكنولوجي، وتعزيز الابتكار، وبالتالي فقد أصبحت اليابان اليوم واحدة من القوى الاقتصادية العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، بفضل بنيتها التحتية القوية وسياساتها المبتكرة التي مكنتها من مواجهة تحديات المستقبل.

(٣) تجربة كوريا الجنوبية:

أدركت كوريا الجنوبية أهمية التحول نحو اقتصاد المعرفة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتقليص الفجوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة، وخاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ففي أواخر القرن العشرين، أدركت الحكومة الكورية أن الاعتماد على الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد لم يعد كافيًا لتحقيق طموحات النمو الاقتصادي، ولذلك قامت باتخاذ خطوات جادة نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة، تمثلت في الآتي (دهشان، ٢٠٢٣، ص ٥٩٧-٦٠١):

١. **أولاً: التمهيد لتطبيق نظام اقتصاد المعرفة:** أطلقت كوريا الجنوبية برنامجًا شاملاً للتحول نحو اقتصاد المعرفة استنادًا إلى "نموذج فشل السوق" الكلاسيكي الجديد، حيث أدركت أن المعرفة لا يمكن أن يتم اكتسابها وتطويرها فقط داخليًا، بل يجب الانفتاح على المعرفة من الخارج أيضًا، ولتحقيق ذلك اعتمدت كوريا الجنوبية على ثلاث وسائل رئيسة لتسهيل اكتساب المعرفة من الخارج، وهي التجارة المفتوحة، الاستثمار الأجنبي، والترخيص التكنولوجي، وبدأت الحكومة بتحديث الحوافز الاقتصادية والمؤسسية وركزت على تعزيز الروابط بين الجامعات والشركات ومعاهد البحوث لتقليل تكاليف المعاملات وزيادة الإنتاجية.
٢. **ثانيًا: تطوير البنية التحتية والموارد البشرية:** بعد الأزمة المالية التي شهدتها كوريا في عام ١٩٩٧، أدركت الحكومة الكورية أهمية تحسين البنية التحتية للمعلومات والتعليم لتعزيز الإنتاجية، فكانت البلاد تستثمر حوالي ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم، ولكن هذا الاستثمار كان يُعتبر غير كافٍ، ولهذا

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

قامت الحكومة بإصلاحات تعليمية شملت تعزيز الروابط مع النظام التعليمي العالمي، وتطبيق سياسات جديدة تستهدف الحكم الموجه نحو النتائج.

٣. **ثالثًا: التحول نحو الابتكار والتكنولوجيا**: تبنت كوريا الجنوبية استراتيجية تعتمد على الابتكار كعنصر أساسي في التحول نحو اقتصاد المعرفة. لهذا أنشأت في عام ١٩٧٣ مدينة دايدوك العلمية، وهي مدينة بحثية متخصصة تحتضن أكثر من ٦٠ مركزًا بحثيًا، وقد ساعد تراكم المعرفة والابتكار في دعم النمو الاقتصادي طويل الأمد في كوريا الجنوبية، حيث تم بناء اقتصاد قوي يقوم على أربع ركائز أساسية: بنية تحتية حديثة للاتصالات والمعلومات، مؤسسات إبداعية مثل الشركات والجامعات، قوى عاملة مدربة، ومؤسسات حكومية فاعلة تدعم سياسات الابتكار والإبداع.

٤. **رابعًا: خطة التحول نحو اقتصاد المعرفة في عام ٢٠٠٠:** وضعت الحكومة الكورية خطة رئيسة للتحول نحو اقتصاد المعرفة لمدة ثلاث سنوات بدءًا من عام ٢٠٠٠، وترتكز على خمسة محاور رئيسة: تطوير البنية التحتية الوطنية للمعلومات، تعزيز القدرات الوطنية للابتكار التكنولوجي والعلمي، رقمنة الصناعات التقليدية وتطوير الصناعات المعرفية، تحسين نظام الموارد البشرية، ومعالجة الفجوة الرقمية، وتم تشكيل فرق عمل من الوزارات والوكالات لتنفيذ هذه الخطة، والتي أصبحت فيما بعد أساسًا للتحول السريع الذي شهدته كوريا نحو اقتصاد المعرفة.

وتُعد تجربة كوريا الجنوبية مثالًا مميزًا في كيفية التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على الموارد إلى اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار والتعليم، فمن خلال الاستثمارات الذكية في البنية التحتية للمعلومات والتكنولوجيا، وتنفيذ سياسات تعليمية وإصلاحات اقتصادية، نجحت كوريا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مما يجعلها نموذجًا يحتذى به في تطبيق اقتصاد المعرفة كأداة رئيسة للتنمية.

(٤) تجربة ماليزيا:

تعد ماليزيا واحدة من الدول التي استطاعت أن تنفذ بنجاح خطة طويلة المدى للتحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال "خطة ماليزيا التنفيذية ٢٠٢٠"، التي ركزت على تحديث الدولة وتعزيز قدرتها على الإبداع والتجديد، وقد هدفت هذه الخطة إلى بناء اقتصاد مبني على المعرفة، وتعزيز قدرة ماليزيا على التنافس العالمي عبر تطوير البنية التحتية، وتعزيز الموارد البشرية، والاستثمار في التكنولوجيا، ففي عام ١٩٩١، أطلقت ماليزيا خطتها التنفيذية ٢٠٢٠، والتي ركزت على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة لتحويل البلاد إلى اقتصاد معرفي قوي بحلول ٢٠٢٠،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وقد وضعت الخطة ضمن اعتبارها للعوامل التالية (المخطاربة، ٢٠١٧،ص ١٣٤-١٣٧):

١. **تنمية رأس المال البشري:** الموارد البشرية كانت في صميم هذه الخطة، حيث أدركت ماليزيا أن تنمية رأس المال البشري، تأهيلاً وتدريباً، هو المفتاح الرئيس للتحول إلى اقتصاد المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف، قامت الحكومة الماليزية بإجراء تغييرات جذرية في نظام التعليم، حيث شجعت طلاب المرحلة الثانوية على اختيار التخصصات العلمية والتكنولوجية مثل: الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات، تكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد. وقد ارتفعت نسبة خريجي الأقسام العلمية إلى ٦٠% من إجمالي الخريجين مقارنة بـ ٢٥.٧% في عام ١٩٩٨، كما زاد عدد العلماء والمهندسين في ماليزيا، حيث كان المستهدف الوصول إلى ١٠٠٠ لكل مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٠ لكل مليون بحلول عام ٢٠٢٠، ولتعزيز هذا النمو، تم إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى الفصول الدراسية بنسبة ٩٥% في نهاية عام ١٩٩٩، مع ربط المدارس والجامعات بشبكة الألياف البصرية السريعة.

٢. **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:** تم التركيز على بناء بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث خصصت الحكومة الماليزية مبلغ ١٩ مليار دولار أمريكي لإطلاق "الممر العملاق للوسائط المتعددة" (MSC)، وهو أحد أكبر المبادرات التي تهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب لصناعة تكنولوجيا المعلومات، وقد نُفذ هذا المشروع على ثلاث مراحل تمتد حتى ٢٠٢٠، لتشمل معظم أراضي ماليزيا، وأدخلت فيها الحكومة الماليزية تقنيات جديدة في التعليم، كما تم إنشاء مدارس ذكية أُستخدمت فيها التكنولوجيا بشكل كبير داخل الفصول الدراسية.

٣. **تعزيز الابتكار والإبداع:** ركزت الحكومة الماليزية على الابتكار والإبداع كمحركين رئيسيين للتنمية البشرية والاقتصادية، وتضمنت هذه الإجراءات:

أ. إصدار تشريعات تهدف إلى حماية ودعم المشاريع الإنتاجية.

ب. دعم البحوث العلمية وتشجيع الابتكار من خلال السياسات المفتوحة لجذب الاستثمارات الخارجية.

ج. تفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية وتطوير بيئة تشجع على الابتكار.

٤. **الاستثمار في التعليم والتدريب المهني**: أنشأت ماليزيا نظاماً تعليمياً متكاملاً ومؤسسات تدريبية مهنية تهدف إلى تخريج قوة عاملة مؤهلة متعددة اللغات، مع إلزامية تعلم اللغة الإنجليزية، وتعزيز العلاقة بين القطاعين الصناعي والتعليمي

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

من خلال إنشاء مراكز تدريبية متخصصة لتلبية احتياجات سوق العمل المتزايدة، لتساعد على تعزيز الكفاءات والإنتاجية.

٥. **البنية التحتية والاتصالات:** عملت ماليزيا على تطوير بنيتها التحتية كإنشاء شبكات طرق حديثة، وشبكات قطارات عالية السرعة، وتجهيز المطارات والمحطات بأحدث التقنيات، كما قامت بتوفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة، ساهمت في تحسين نقل المعلومات ودعم عمليات الابتكار والإنتاج.

وبالرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها ماليزيا، إلا أنها واجهت العديد من التحديات أثناء تنفيذ خطتها ٢٠٢٠م، من أبرزها المنافسة الشرسة التي واجهتها من حيث الجودة والسعر في المنتجات العالمية، إضافة إلى تحديات تتعلق بتطوير العمالة، وزيادة الكفاءات العلمية بما يتناسب مع احتياجات السوق التكنولوجية المتزايدة.

وبحلول عام ٢٠٢٠، تمكنت ماليزيا من تحقيق تحول كبير نحو اقتصاد المعرفة، وحققت معدلات نمو عالية في العديد من المجالات مثل: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أصبح أحد أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك، أصبحت ماليزيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للتقنيات العالية، حيث تم ترتيبها ضمن الدول التسع الأولى عالمياً في هذا المجال، وبالتالي ساهمت هذه الخطة في تعزيز مكانة ماليزيا كدولة متقدمة على الصعيد التكنولوجي، وتطوير العديد من الصناعات التي تعتمد على الابتكار والإبداع، فمن خلال الاستثمار في التعليم والبنية التحتية، أصبحت ماليزيا نموذجًا يحتذى به في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

(٥) تجربة الامارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط في التحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث تعتمد على استراتيجيات متقدمة تجمع بين الابتكار، التكنولوجيا، والتعليم، ويتمثل هذا التحول في مجموعة من السياسات والمبادرات التي وضعتها الحكومة لتحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١، ومئوية الإمارات ٢٠٧١، وهي كالآتي (محمد، ٢٠٢٠، ص ١٨-٢٠):

أولاً: الاستراتيجية الوطنية للابتكار ٢٠١٤: أطلقت الإمارات "الاستراتيجية الوطنية للابتكار" في عام ٢٠١٤، والتي تمثل المظلة الرئيسة للسياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى جعل الإمارات ضمن أكثر الدول ابتكاراً في العالم بالتركيز على سبع قطاعات رئيسة: الطاقة المتجددة، النقل، الصحة، التعليم، التكنولوجيا، المياه، والفضاء، وتشمل الاستراتيجية تشجيع الابتكار في هذه القطاعات عبر دعم البحث العلمي، وتطوير التكنولوجيا والخدمات المبتكرة،

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

وتعد هذه الخطوة إشارة واضحة إلى أن الحكومة الإماراتية تدرك أهمية الابتكار كأحد المحركات الرئيسة لتحقيق النمو المستدام.

ثانيًا: السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار: اعتمدت الإمارات في عام ٢٠١٥ السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار كجزء من عام الابتكار، وتهدف هذه السياسة إلى الاستعداد لعالم ما بعد النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي، وركزت هذه السياسة على عدة مجالات، من بينها الابتكار في قطاع التعليم والصحة، الأمن الإلكتروني، علوم الفضاء، التكنولوجيا الرقمية، والطاقة البديلة، وتسهم هذه السياسة في تعزيز الاقتصاد المعرفي عبر تطوير تقنيات جديدة، مثل: الطباعة ثلاثية الأبعاد، الذكاء الاصطناعي، والمدن الذكية.

ثالثًا: الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٣٠: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأهيل القدرات البشرية المواطنة وتمكينها من المشاركة الفعالة في سوق العمل من خلال بناء اقتصاد معرفي يتمتع بإنتاجية عالية، وتتضمن الاستراتيجية تعزيز برامج التعلم مدى الحياة، وتصميم برامج لتطوير المهارات والتدريب على مهارات المستقبل، كما تسعى إلى استقطاب الكفاءات المتميزة ودعم ريادة الأعمال والعمل الحر.

رابعًا: مهارات المستقبل ٢٠٣٠: في إطار تطوير القدرات البشرية، أطلقت الإمارات برامج لتعزيز مهارات المستقبل، من بينها البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي "BRAIN" الذي يستهدف تطوير مهارات الطلبة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات عبر مجموعة من المبادرات مثل: مخيم الإمارات للذكاء الاصطناعي، وبرامج التدريب المتقدمة.

خامسًا: مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي: تأسس هذا المركز في عام ٢٠١٤ لتعزيز ثقافة الابتكار في القطاع الحكومي، ويعمل المركز على تنفيذ مبادرات مثل منصة "ابتكر"، التي تهدف إلى بناء جيل من المبتكرين في العالم العربي، ودبلوم الابتكار الذي يهدف إلى تأهيل قادة الابتكار في الجهات الحكومية، كما أنشأ المركز صندوق محمد بن راشد لدعم الابتكار بقيمة ٢ مليار درهم لدعم المشاريع الابتكارية.

سادسًا: مبادرات في قطاع التعليم: قامت الإمارات بإطلاق العديد من المبادرات لدعم الابتكار في التعليم، مثل: مؤشر أبو ظبي للابتكار الذي يركز على تحسين التعليم، وإطلاق المشاريع التعليمية الإلكترونية مثل: منصة "مدرسة"، التي تقدم دروسًا تعليمية مجانية عبر الإنترنت للطلاب العرب، وهذا يعزز التحول نحو التعليم الرقمي ويشجع على الابتكار في العملية التعليمية.

سابعًا: المجمعات العلمية والمدن الذكية: تعد الإمارات موطناً للعديد من المجمعات العلمية والمدن الذكية، مثل: مدينة مصدر في أبو ظبي، التي تعد نموذجًا رائدًا في

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

مجال الطاقة المتجددة والابتكار، وتضم هذه المجمعات مراكز بحثية، ومختبرات تعمل على تطوير حلول مبتكرة في مجالات الطاقة والعلوم والتكنولوجيا.

وتعد الإمارات من الدول الرائدة في التحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا كركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فمن خلال استراتيجيات متقدمة، مثل: الاستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسة العليا في العلوم والتكنولوجيا، تسعى الإمارات إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام يستجيب لتحديات المستقبل ويواكب التطورات العالمية.

ثالثا: النتائج ومناقشتها والتوصيات.

توصل البحث إلى عدد من النتائج، والتي تتمثل في الآتي:

- تلعب المملكة العربية السعودية دورًا حيويًا في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال تبني سياسات واستراتيجيات متكاملة، مثل رؤية ٢٠٣٠ التي تركز على تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر الابتكار والتكنولوجيا.
- تساهم مجموعة من العوامل في دعم المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، منها تمتع الحكومة باستقرار سياسي قوي وقيادة ذات توجه إصلاحي، تمتع القطاع الخاص في السعودية بإمكانات كبيرة، وجود شركات متطورة مملوكة للدولة مثل أرامكو وسابك، والتي تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، البنية التحتية المتطورة لتقنية المعلومات والاتصالات.
- لا يزال التحول نحو اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية يواجه عدة تحديات، أبرزها الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيس للدخل، ونقص الكفاءات البشرية في بعض المجالات التكنولوجية المتقدمة، بالإضافة إلى عدم التنسيق الكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مجالات الابتكار والبحث العلمي.
- تسير المملكة العربية السعودية على نفس خُطى التجارب العالمية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، خاصة تجارب دول مثل: كوريا الجنوبية، وإيرلندا التي تمكنت من تحقيق نقلة نوعية في اقتصاد المعرفة من خلال الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، وتطوير بيئة الابتكار وتعزيز البحث العلمي.

ويتضح من نتائج البحث أن دور المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد المعرفة يعكس التزامًا واضحًا بتطوير الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في القطاعات المعرفية وفق رؤية ٢٠٣٠، والتي وضعت الأساس لتحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا، إلا أنه مازال هناك حاجة لتعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لضمان تنفيذ هذه السياسات بنجاح.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

ولا شك أن تحول المملكة العربية السعودية نحو اقتصاد المعرفة يتطلب الاستثمار في التعليم والبنية التحتية التكنولوجية والابتكار، وهو ما يتوافق مع ما جاء في الدراسات السابقة والتجارب الناجحة في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، حيث تعد هذه العوامل من أهم ركائز اقتصاد المعرفة؛ لذا من الضروري التركيز على تحسين جودة التعليم وتعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية، لضمان تنمية المهارات اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل المعرفي.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المملكة في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، فإنها تعكس واقعًا تواجهه العديد من الدول النامية التي تحاول التحول إلى اقتصاديات المعرفة، فعلى سبيل المثال يشكل الاعتماد على النفط أحد العوائق الرئيسة، حيث يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط، وبالتالي يتطلب هذا التحدي تنوعًا أكبر في مصادر الدخل وتعزيزًا لقطاعات التكنولوجيا والابتكار من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نقص الكفاءات البشرية في المجالات التقنية يبرز الحاجة إلى برامج تدريب وتطوير تهدف إلى تجهيز القوى العاملة المستقبلية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.

وقد أظهرت النتائج أن المملكة العربية السعودية تسير بخُطى ثابتة ومستدامة في ذات المسار التي اتبعته التجارب الناجحة في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، ومع ذلك فإن هناك حاجة لتبني سياسات أكثر ملاءمة للبيئة المحلية، فما حققته دول مثل كوريا الجنوبية وإيرلندا من تقدم بفضل السياسات التعليمية القوية والاستثمارات في البحث العلمي، فإن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى التركيز بشكل أقوى على تعزيز الابتكار المحلي ودعم الريادة التقنية لخلق نظام متكامل يدعم الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.

وفي ضوء النتائج السابقة، يمكن **تقديم مجموعة من التوصيات** التي تسهم في نجاح الحكومات في التحول نحو اقتصاديات المعرفة:

- تعزيز المملكة العربية السعودية للشراكة مع القطاع الخاص لتسريع التحول نحو اقتصاد المعرفة، من خلال تشجيع الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا وتقديم الحوافز للشركات التي تعتمد على الأنشطة المعرفية.
- تطوير برامج تعليمية تركز على المهارات التكنولوجية والابتكار، بالإضافة إلى دعم الجامعات في تقديم برامج تدريبية متخصصة في المجالات المرتبطة بالاقتصاد المعرفي.
- تنويع مصادر الدخل، من خلال تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل، تتمثل في دعم قطاعات الاقتصاد المعرفي، مثل التكنولوجيا، البحث العلمي، والصناعات الإبداعية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال إطلاق حاضنات أعمال ودعم رواد الأعمال في المجالات المعرفية، بالإضافة إلى توفير التمويل للشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا.
- تعزيز البيئة التشريعية لدعم الملكية الفكرية من خلال تطوير وتعديل القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والابتكار؛ لضمان حماية حقوق المخترعين والمبدعين وتشجيعهم على المشاركة في الاقتصاد المعرفي.
- الاستفادة بشكل أكبر من التجارب العالمية الناجحة، من خلال تكييف السياسات الناجحة بما يتناسب مع السياق الوطني، ودعم البنية التحتية البحثية والمؤسسية.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

المراجع:

أولاً : المراجع العربية :

بعزيز، حمه، وخميلي، فريد. (٢٠٢٤). **اقتصاد المعرفة: مراجعة الأدبيات ومستقبل توجهات البحث: دراسة ببليومترية**. مجلة المنهل الاقتصادي، مج٦، ع٢، ٤٠٥ - ٤١٤.

جمعة، نصرالدين حسن أحمد. (٢٠١٢). **الاقتصاد المعرفي: نحو تطوير منظومة البنية التحتية للمؤسسات الحكومية لبناء مجتمع المعرفة**. أعمال المؤتمر الثالث والعشرون: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، ج ١، الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، ١٨٢ - ٢٠٥.

خروبي، سفيان. (٢٠٢٢). **مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي: طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة**. مجلة الميادين الاقتصادية، مج٥، ع١، ١٦٣ - ١٨٢.

دحلان، عبد الله صادق. (٢٠١٧). **المملكة والتحول نحو اقتصاد المعرفة: الجهود والنظرة المستقبلية: التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاديات المعرفة يتطلب الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا**. آراء حول الخليج، ع١١٩، ٢٤ - ٢٧.

دهشان، أحمد إبراهيم محمد متولي. (٢٠٢٣). **التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية.** مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع٣٨، ج١، ٥٥٠ - ٦٢٣.

الرابغي، ريم علي محمد، والشماسي، ندى حميد. (٢٠١٨). **الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة: برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجاً**. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج٢٤، ع١، ٧٦ - ١٢٤.

ربحي، كريمة، والحرتسي، حياة سرير. (٢٠١٨). **التحول نحو الاقتصاد المعرفي: حالة الجزائر**. المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مج٥، ع١، ٨٥ - ١٢٢.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

الشربيني، رامي السيد أحمد. (٢٠١٧). **دور الدولة في التوجه نحو اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر (رسالة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة المنصورة، المنصورة.

الشمري، بدرية بنت صالح بن عبد الله. (٢٠١٨). **تصور مقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية**. مجلة التربية، ع١٧٩، ج٢، ٥٧ - ١٠٢.

عالم، وصال إبراهيم أحمد. (٢٠١٢). **دور الحكومات في بناء مجتمع المعرفة: بالإشارة للسودان**. أعمال المؤتمر الثالث والعشرون: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، ج ١، الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، ٢٧٧ - ٣١٣.

العزيزي، أحمد الرفاعي بهجت، أحمد، عبد الله محمد شوقي، وسليم، حسن مصطفى حسن. (٢٠١٩). **دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري: دراسة تحليلية**. دراسات تربوية ونفسية، ع١٠٢، ٣٣٣ - ٣٧٧.

محمد، فاطمة عيسى. (٢٠٢٠). **الحاضنات الابتكارية ودورها في تعزيز اقتصاد المعرفة: أنموذج دولة الإمارات في التعليم**. المجلة العربية للتربية النوعية، ع١٢، ١٣ - ٢٣.

المخطارية، حري. (٢٠١٧). **الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة: التجربة الماليزية نموذجا**. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج١٠، ملحق، ١٢٤ - ١٣٩.

منصور، هدى محمد عبد العزيز. (٢٠٢١). **رؤية ٢٠٣٠ والتحول نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية**. مجلة التجارة والتمويل، ع٤، ٤٢٦ - ٤٥٤.

الوادعي، سعيد بن صالح بن سعيد، ورمضان، عصام بن جابر. (٢٠٢٠). **تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة (رسالة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ISSN: 2537-0448 eISSN: 2537-0456

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Ghali, B., & Menad, M. (2022). **The relationship between the knowledge economy and economic growth (A standard study using the Panel Model for 18 leading countries in the field of knowledge economy during the period 1996-2020**. Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, 06(02), p. 580.

Nour, S. (2014**). Prospects for transition to a knowledge-based economy in the Arab region**. World Journal of Science, Technology and Sustainable Development, 11(4), 256-270.

ISSN: 2537-0448 *eISSN: 2537-0456*